



الرقم : مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الامانة العامة
التاريخ :
الموافق : المملكة العربية السعودية - ص.ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢
تلفون ٤٨٢٧٧٧٧ فاكسميلي ٤٨٢٩٠٨٩

بيان صحفي للاجتماع الرابع والسبعين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 8 شعبان 1441هـ الموافق 1 أبريل 2020م

أبوظبي (2 أبريل 2020): عقدت لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الرابع والسبعين اليوم الأربعاء 8 شعبان 1441هـ، الموافق 1 أبريل 2020م، عبر الاتصال المرئي، وترأس الاجتماع معالي/ مبارك راشد المنصوري محافظ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، وشارك فيه أصحاب المعالي والسعادة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، كما شارك في الاجتماع معالي الدكتور / نايف فلاح مبارك الحجرف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع عدداً من الموضوعات، من بينها أهم وأخر الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء للتصدي للتداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وتأثيرها المالي على القطاع المصرفي، كما ناقش الاجتماع توصيات اللجان والفرق العاملة تحت اشراف لجنة المحافظين والمعنية بموضوعات نظم المدفوعات بدول المجلس ومستجدات شركة المدفوعات الخليجية وموضوعات الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وموضوعات التقنيات في مجال القطاع المالي بدول المجلس والمبادرات التكاملية في هذا المجال، كما ناقشت اللجنة أهمية تبادل معلومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي في ظل تنامي المخاطر السيبرانية وتزايد تحدياتها، والجهود المبذولة من دول المجلس في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الموضوعات ذات الشأن النقدي، كما استعرض الاجتماع الوضع المالي والنقدي بدول المجلس وتبادلت الرأي حوله.

كما أكد محافظو مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس على ضرورة قيام مدقي الحسابات بممارسة المرونة المتوفرة في المعيار المحاسبي **IFRS-9** على اعتبار أن الافتراضات السابقة لم تعد تعكس وضع مستوى المخاطر الائتمانية في الوقت الحاضر والمستقبلي.

كما شددوا على ضرورة عمل الجهات التمويلية مع مدقي الحسابات لإجراء معالجة محاسبية متزنة ومنطقية للأقساط المؤجلة آخذين بالاعتبار الدعم المقدم من دول مجلس التعاون والوضع الاقتصادي الراهن. وأن التدابير التحفيزية التي اتخذتها دول المجلس وبالأخص تقديم برامج دعم لإعادة جدولة التسهيلات وما قامت به بعض الدول الأعضاء من تأجيل سداد الأقساط المستحقة دون تكاليف أو رسوم أو فوائد/أرباح إضافية لن تؤدي تلقائياً إلى زيادة مخاطر الائتمان في ضوء المعايير الاحترازية قيد التطبيق.

وقد أكدوا على متانة القطاع المصرفي في دول المجلس وقدرته على مواجهة التحديات والأزمات وأنهم يراقبون عن كثب آثار التداعيات المحتملة بهدف درء المخاطر واتخاذ التدابير المطلوبة.

-انتهى-

